

حوار دستوري حول معركة بيروت

د. شبلي ملاطل - «القبس»

من «مبدأ الضرورات» تكرر الاعتداء على الدستور منذ ١٩٧٦

الابراهيمى اخطأ في تحميل مجلس النواب مسؤوليات لا يستطيع تنفيذ قرارها

التنهج .. ولا أدري دوافعه على البدء بهذا الخطأ ، رغم أن الاخير من أقدر السياسيين العرب . ومن أكثرهم حنكة والتمسك بقواعد اللعبة ، والقواعد الاخلاقية والقانونية وموازين القوى أيضا .
● ماذا نمطي العماد ميشال عون كل هذا الوزن . وهو شخصية غير مقبولة عربيا . ثم ان نظامه فقد شرعيته بقوة الامر الواقع . يعني ان مجرد اعتراف الدول بالنظام الجديد يبرز شرعيته ويخصم من شرعية العماد مهما كانت قوته العسكرية .
- أرجو ألا يتحول الحوار الى دفاع عن عون .

جماعة النجوين

● اعتقد ان الرئيس الهراوي يفهم تماما المستحبات التي تلزمها موازين القوى . هل تتصور انه يقدم على خطوة التفاهم مع عون ؟
- لا أدري كيف يتم التفاهم .. بعد الانذارين النهائيين اللذين قدمتهما الى عون . ولكن دعنا نصدق النظر في الملامح السلوكية للرئيس الجديد .. لعنتنا نجد بعض «الممكنات» .. ان الياس الهراوي من فصيلة النواب «النجوين» . كذلك كان الرئيس الراحل رينيه موسى .
«والنجوين» قوم يفهمون قواعد اللعبة . ويعلمونها بمهارة . واندرا ما يخطئون الحظ .. يخترقون حقل الخطر دون أن تفكك بهم القمام . ويجربون حقل الزهور دون ان تدوس اقدامهم زهرة واحدة .
هكذا ظل الفصل النجوي من أعضاء مجلس النواب . يتعاطى السياسة مع كل الفئات والاتجاهات . في الحرب والسلام معا ..
يضاف الى ذلك ان الرئيس الهراوي ابن زحلة ، وثالث مدينة لها تاريخ حاكم في لبنان منذ القرن الماضي . ففي زحلة انجبرت الحرب الاهلية عام ١٩٦٠ .
وتبي زحلة حاول بشير الجميل استراتيجيا تحالفا مع الفزو الاسرائيلي .. حتى أخرجه السوريون عام ١٩٨١ .
وتعامل الهراوي مع بشير بطمأنينه وتحالفاته مع الاسرائيليين . وتعامل أيضا مع السوريين .

فقد جربناه ١٤ عاما . ولم يقدم للشعب اللبناني غير الماساة .
● لماذا تؤكد القول ان المصادرة الجديدة معيبة دستوريا . وهناك من يقول انها صحيحة ؟
- هي صحيحة بمعيار انها تكرر سابقة وقعت . فقد انتخب من قبل بشير الجميل في اجتماع برلماني خارج بيروت ، كما انتخب الرئيس أمين الجميل .. في ظروف الاحتلال الاسرائيلي لبيروت ، وقد قدم الفقيه الدستوري اللبناني ديموند رباط تحليلا يستند الى قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» .
كان اجتماع المجلس ضروريا آنذاك لانتخاب رئيس الجمهورية . لكن الاجتماع غير ممكن في بيروت بسبب الظروف الاستثنائية التي تتعرض لها العاصمة .

ثم جاءت فتاوى اخرى مماثلة حول النصاب اللازم لانتخاب رئيس الجمهورية ، أي ثلثي الاعضاء . كان السؤال المطروح : هل يكون النصاب ثلثي أعضاء المجلس بكامل عدده . أم ثلثي الأعضاء الباقين على الحياة .
وصدرت الفتوى الثانية بذات القاعدة : ما دام استكمال المجلس غير ممكن بل هو مستحيل . فان النصاب الصحيح لثلثا أعضاء المجلس الباقين على الحياة .
واستنادا لقاعدة الضرورات أيضا ظل مجلس النواب قائما منذ ١٩٧٦ . ويجدد لنفسه . ويعطي لنفسه شرعية اقرار الاوضاع الدستورية الجديدة ، بما في ذلك معادلة الطائف .
هكذا نرى ان فتح باب الاجتهاد بقاعدة الضرورات جاء بفتاوى تجافي الدستور . وتنتهك بعض موادها الرئيسية .

ان موقفى الشخصي هنا موزع على طرفين نقيص . انا كموطن لبناني اطلع على الخصاص من الوضع الماسوي . حتى لو كان في ذلك الخلاص مجافاة للدستور .. لأننا في النهاية محتاجون لوضع دستور جديدا . لكنني كدارس للقانون . احترم قواعد وأصوله وتطلعاته حول الحق والعدل . اقول انني اشعر بقلق عميق يدق ضميري بقوة . مؤكدا ان ما يحدث متهوب وخاطيء .

لندن - من حسن عامر :
مرة اخرى تتاهب المدافع في بيروت . ربما تكون نهاية للماساة اللبنانية ، وربما تكون مقدمة لسلسلة من المذابح البشرية . وفصلا جديدا في الماساة .
«وكانت لم نتعلم الدرس بعد» ، ان القوة لا تقدم حلا . ولكنها ترتب آثارا .
هكذا بدأ الدكتور شبلي ملاطل المحاضر بقسم القانون بكلية الدراسات الشرقية والافريقية حوارها مع «القبس» .

وأضاف : ان درس الماضي والحاضر يؤكد لنا : ان المعادلة اللبنانية شديدة الحساسية . ممقدة التركيب . تحتاج الى كل مخزون «الممكنات» ، لاعادة صيانتها على نحو لا يجافي أحد الاطراف .
● وللاسف .. معادلة الطائف لا تستجيب للحساسية اللبنانية ، لأنها تحتاج اطرافا ظاهرة في الصراع . وعلينا ان نبحث عن المخلطات الاخرى لاصلاحها ، وتميز شرعيتها بدلا من التهديد بالقوة .

من منظور البحث والتفتيش عن «المخلطات» كان الحوار مع الدكتور ملاطل الباحث المخصص في الشؤون القانونية والدستورية . وصاحب الاطروحة حول القانون الاسلامي .. وسليل رجل القانون وجدي ملاطل نقيب المحامين اللبنانيين السابقين . كيف تلهم الوضع الجديد في لبنان بميزان الفقه الدستوري ، هل هو مقبول ؟ .. هل هو شرعي ؟ .. هل ينتهض وضعا دستوريا يفتي القديم ويقدم بناء دستوريا جديد ؟
- اجاب : اذا احتكمتنا لحاذاير النص الدستوري ، فان الوضع الجديد غير دستوري ، لاسباب كثيرة ، منها ان الدستور ينص في مادته - السادسة والعشرين - على ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية في العاصمة بيروت ، لكن الرئيس الهراوي انتخب خارج بيروت ، كذلك تم انتخاب الرئيس الراحل رينيه موسى .
ومع ان الانتخاب دون احترام للنصاب القانوني . أي في غياب أغلبية ثلثي أعضاء المجلس . والمجلس كما نعلم غير مكتمل الآن بعد ان توفي أكثر من عشرين عضوا .

يضاف الى ذلك ان الحاضرين جلسة الانتخاب الاخيرة وهم ٥٢ عضوا يمثلون بالكاك نصف الاعضاء ، ومن ثم نصف التمثيل هذا فضلا عن ان المجلس ذاته دستوريته ضمهه فليس هناك ما يجيز ان يجرد المجلس لنفسه عاما بعد الاخر ثلاثة عشر عاما متصلة .

منتجات المعادلة

الوضع الجديد ايضا مقلق من منظور الامر الواقع . ان لبنان كما يقولون مصادرة داخلية . واقلية ودولية . اذا تمت صياغتها بالذقة والموازن الدقيقة جاءت بالسلام والاستقرار . اما اذا تمت صياغتها على تجاني أحد الاطراف ، فانها تنتج شيئا مختلفا تماما .

وهذا ما يفسر استمرار الصدام والصراع والمآسي منذ ١٤ عاما . وان كل المحاولات السابقة كانت تجاني أحد الاطراف .

لو طبقنا هذا المعيار نقول : وان جاءت معادلة الطائف برينيه مروض رئيسا . ولو انها قضت على أسمال الوفاق باغتياله بدلا من أن توجه على ميشال عون . ولا ندري الدور على من ، بعد انتخاب الرئيس الجديد الياس الهراوي .

وبمعيار الامر الواقع أيضا نجد ان جيلًا جديدًا قد نشأ في لبنان لا يتعرف بشريعة الشواب الذين تفاوضوا وصدقوا على اتفاق الطائف . هذا الجيل تتجاهله المعادلة الجديدة . ولا يمكننا أن نتصور حلا شاملا في البلد دون أخذ هذا الجيل في الاعتبار . وبمعيار الواقع والتجربة ثالثا ، فان لبنان لا يرضى بلير حل سياسي تشترك فيه كل الاطراف . أما الحل العسكري

وهذا لا يعني انني اتفق في صف ميشال عون ، حيث يقول هو الآخر ان الوضع مميوب دستوريا . لان حكومة عون ذاتها مميوية دستوريا . انه يرمي الآخرين بذات الحجر . ما يعني على حُطَّا

● قبل أن نضي بعيدا ، لماذا تدعي أن حكومة عون مميوية دستوريا ؟

— ببساطة . لنبدأ القصة من اولها . ان عون يدعي ان وضعه دستوري . لانه معين من قبل رئيس الجمهورية السابق أمين الجميل في آخر يوم لراسته . وانه معين طبقا للدستور كأخر خيار امام الرئيس اذا لم ينتخب خلفا له خلال الفترة المحددة دستوريا . انني أتساءل هنا . وهل تم انتخاب أمين الجميل ذاته بالقواعد الدستورية الصحيحة ؟ طبعاً لا !!

اذن عون يستمد سلطته غير الشرعية من سلطة هي اصلا مميوية دستوريا . وما يعني على خطا فهو خطأ .

أعود هنا الى معيار الواقع ، الحل الواقعي في تقديرني لا يكون دستوريا ، ولكنه هل تفرضه موازين القوى على أرض الواقع ..

ان القوة العسكرية المساندة لمون لا تقل باسا عن القوة العسكرية المساندة لنييه بري أو وليد جنبلاط .. ولا تقل باسا عن القوى الأخرى اللاعبة على الساحة ..

واذا كانت معادلة الطائف توصلت الى وفاق مع بري وجنبلاط وبعض القوى الأخرى ، فلماذا لا تتوصل الى استكمال التفاهم مع بقية الاطراف الفاعلة . اعني ذلك ميشال عون . وطرف آخر دعنا نؤجل الحديث عنه حتى نهاية الحوار .

واذا حدث التفاهم تستقر المعادلة .. ويصبح في الامكان بناء لبنان من جديد دستوريا وسياسيا واقتصاديا .. ويمود الى الساحة العربية .

حكم الاعدام

● اعتقد ان جماعة الطائف استطاعت رأي الصمد ميشال عون ، وحاولت اقتناعه بالانضمام الى التسوية ؟

— دعني اجيب على هذا السؤال نقلا عن مصادر عربية وطربية هنا في لندن . الاتصال الاساسي الذي تم مع العماد كان يطلب منه الانتحار سياسيا . بمعنى أن يتخلى عن سلطاته وقواته . وان يتوب ويستغفر الله ، ويحزم حقائبه ويرحل . وهذا طلب غريب بمعيار موازين القوى .

كيف تطلب من سياسي تسانده قوة عسكرية ، وما زال قادرا على الأداء والمناورة .. كيف تطلب منه أن يتحدر سياسيا .

ان السياسي لا يتحدر الا مضطرا أو مجبرا ..

وكان طلب الانتحار أحد اخطاء الطائف .. لقد بدأ الخطا مبكرا .. بدأ بالصيغة التي طرحها الأخضر الابراهيمي بدعوة مجلس النواب للتفاوض على معادلة جديدة . وفي ذهنه ان حل المشكلة في انتخاب رئيس للجمهورية .

ان الابراهيمي لخطا في تحصيل مجلس النواب كل هذه المسؤوليات ، من دون ان يتأكد من مساندة القوات الفاعلة على الارض كلها لمثل هذا

● السؤال ما زال قائما .. هل يعني ذلك انه يستطيع التفاوض مع عون من أجل ادخاله الى المعادلة الجديدة ؟

— اجاب ربما ومن خلال قنوات غير ظاهرة .. وعلينا ان نحمل هذا الخيار الممكن الف محظور !! قلت له : هذه اجابة غامضة يا دكتور !!

اجاب : ولكنها كافية أيضا !!

من يتفرد بلبنان

● اذن دعنا نكشف عن الطرف الآخر الذي تمسكت بان يكون الحديث عن طريق الحوار .

اجاب : نعم .. نعم .. دعنا نبدأ من نفس البداية .. أو

الفرضية التي تقول ان لبنان معادلة حساسة .. لا تستقر بمجافة أحد الاطراف . هكذا قال التاريخ . واكدت لنا الاحداث منذ القرن الماضي . هذه المعادلة يفرضها منطق الاحداث والوقائع والتطورات . بهذا المعيار أقول ان المعادلة اللبنانية ان تستقر الا اذا اخذنا الصراع السوري الاسرائيلي في الاعتبار .

ان سوريا واسرائيل تتصارعان عمليا على لبنان .

اسرائيل تريد الماء . وتريد حاجزا أمنيا . وربما تريد ان تبتلع لبنان أيضا !!

وسوريا تريد لبنان قاعدة متقدمة ضد الاطماع الاسرائيلية . وربما تريد ضم لبنان في الأخرى بشرعية القومية العربية . أو الهلال الخصيب . أو سوريا الكبرى . أو حتى بجرد شرعية الامن ..

المهم ان هناك صراعا حقيقيا بين سوريا واسرائيل حول من يتفرد بالسيطرة على لبنان ..

دعنا نتصور المسألة على خريطة الواقع ..

وبنبدأ التصور من فرضية ان نظام الرئيس الهراوي نجح في اجبار ميشال عون على الانتحار . أو اقتناعه بالانضمام الى المعادلة الوطنية الجديدة .. وبذلك تستقر السيادة للنظام الجديد . هل تنتهي المشاكل ؟ ..

أبدا ..

لماذا ؟ .. لان حكومة الهراوي متحالفة الآن مع سوريا . كما تؤكد الشواهد الظاهرة . وتستطيع دمشق ان تضمن ان ظهرها غير مكتشف في لبنان . وربما تستطيع تحريك صواريخها الى الامام .. والى الخلف . وان تستعرض قواها امام اسرائيل .. حسنا ..

هل تقبل اسرائيل .. وهل تكتفي بدور المشاهد الاستمع باستعراض القوة السورية ..

أشك . ان اسرائيل عادة ما تبادر بالهجوم على مواقع الخطر . هكذا تعلمنا .

وجربنا ..

ولا خيار أمام لبنان في هذه الحالة . أو معادلة الطائف الابعادة النظر في تقدير قوة وخيارات كل الاطراف في الصراع اللبناني ..

المعضلة ما زالت قائمة .. وتؤكد باختصار ان المعادلة خطأ . وعلينا أن نصحح الخطا بالاجتهاد . واستلھام

كل القوى والمعطيات ، والتفاهم . وحسن النوايا .. ولن يتم التصحيح بالقوة .. مهما توحشت واستوحشت !!